

# العيادة القانونية ودورها في تطوير التعليم القانوني

أ. د. محمد بنطلحة

أستاذ القانون العام

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

جامعة القاضي عياض، مراكش، المملكة المغربية

## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالعيادة القانونية ودورها في تطوير التعليم القانوني في الكليات والجامعات، كونها تشكل ترجمة للمفهوم العصري الذي يعتبر أن التعليم لم يعد مقتصرًا على نقل المعرفة، إنما تمكين الطالب من التفاعل الحر مع البرامج التعليمية وامتلاك التفكير النقدي. وإن كانت العيادة القانونية قد انطلقت في بداية القرن الماضي وتوسعت وزادت انتشاراً خلال الستينات من القرن الماضي في الجامعات الأمريكية، لتنتقل من هناك إلى معظم دول العالم لتصبح جزءاً من المنهاج الدراسي، وفي الوقت ذاته شهد أسلوب تطبيقها تطورات عديدة من أبرزها عدم الاكتفاء بتنفيذها داخل الحرم الجامعي لتعليم طلبة القانون المهارات القانونية التي سيحتاجون إليها في حياتهم العملية، إنما الانتقال إلى المجتمع والاحتكاك - خصوصاً - مع الفئات المهمشة لتعريفها بحقوقها القانونية ومساعدتها على تحصيل هذه الحقوق بالطرق القانونية.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها قدمت للمعنيين من الأساتذة والطلبة والإدارات الجامعية لمحة شاملة عن الهدف من اعتماد العيادات القانونية، وأساليب تطبيقها وأنواعها وتخصصاتها، بحيث تحاكي مختلف الجوانب التي تشملها عمليات التقاضي حتى يمتلك الطالب الثقافة العلمية والعملية التي تؤهله للنجاح المهني، وكذلك تعويده على الانخراط في العمل التطوعي لخدمة المجتمع.

وتكمن إشكالية الدراسة من خلال متابعة تطبيق العيادة القانونية في الدول العربية التي لم تبدأ إلا منذ حوالي عشرين عاماً، حيث تواجه هذه التجربة العديد من العقبات والمعوقات، من بينها عدم وضوح الرؤية بسبب محاولة التطبيق الحرفي لتجارب الجامعات الأمريكية دون بذل جهد لتكييفها مع واقع المجتمعات العربية، إضافة إلى محدودية انتشار الثقافة القانونية في هذه المجتمعات، وكذلك ضعف الإمكانيات المادية التي تسهم في إنجاح هذه التجربة لتحقيق أهدافها. وقد تم تقسيم الدراسة إلى ستة مطالب تضمنت نشأة العيادة القانونية وتطورها وبرامجها والفئات المستهدفة وأنواعها

والتجربة الأمريكية والتجارب العربية، وخلصت إلى استنتاجات منها ضرورة تطوير قدرات أساتذة القانون ليواكبوا لغة التعليم القانوني الحديثة، والانتقال إلى التعليم المستقبلي الذي يقوم على الفهم وتعلم مهارات الحياة بدلاً من التلقين.

**كلمات دالة:** التعليم المستقبلي، العلوم القانونية، الدفاع والترافع، الحق في التقاضي، الفئات المستهدفة، العدالة.

## المقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة تقدماً كبيراً في تطور المعارف والعلوم، مما كان له الأثر الكبير في دفع الكثير من المجتمعات إلى إدخال تغييرات جذرية ملموسة في سياساتها، واقتصاداتها، ومخططات تعليمها.

وقد أدرك المختصون في الجامعات الغربية، أن التعليم لم يكن في أي عصر من العصور، بمنأى عن التغييرات المتلاحقة التي تحرك المجتمعات، بحيث نجد أن كبريات الجامعات العالمية تتوفر على رؤية واضحة للتعليم المستقبلي<sup>(1)</sup>.

ومن التغييرات التي عرفتها كبريات الجامعات العالمية، في مجال نظريات التعليم والتعلم، تطوير دور العملية التعليمية، حيث لم تعد مقتصرة على نقل المعرفة للطلبة، بل أصبح ضرورياً تنظيم وتمكين الطالب من التفاعل الحر مع البرامج التعليمية، وتزويد الطلبة بالمعرفة والمهارات العلمية التي تمكنهم من الابتكار والمنافسة والمشاركة الفعالة في إيجاد حلول جذرية لكل مشكلات المجتمع المحيط بالجامعة<sup>(2)</sup>.

ولما كان التعليم القانوني هو أحد أهم العلوم التي تقوم الجامعات بتدريسها للطلاب، نجد أن كبريات الجامعات العالمية اهتمت في تدريسها للقانون بمجموعة من العلوم القانونية يطلق عليها العلوم القانونية المساعدة؛ مثل علم المنطق القانوني، علم اللغة القانونية، علم النفس القضائي، علم الاجتماع القانوني، علم المرافعة القانونية، علم الصياغة القانونية... إلخ، يتلقى الطالب قدراً منها في الدراسة القانونية طوال فترات الدراسة، كي تساعده في الوصول إلى مستوى علمي قانوني متميز يجمع بين اكتساب مجموعة معارف قانونية ومجموعة مهارات قانونية عملية ومهارات عامة، كمهارة المرافعة والبلاغة القانونية ومهارة التحقيق القانوني والاستدلال القانوني والتسبيب القانوني والكتابة القانونية الصحيحة والصياغة القانونية.

ومن خلال هذا التوجه، ظهرت فكرة برامج العيادة القانونية، وأصبحت تشكل جزءاً هاماً من برامج الدراسات القانونية في الكثير من الجامعات الغربية.

(1) نرى من الملائم أن نشير إلى رؤية جامعة هارفارد، وهي أن: «كلية هارفارد تضع نصب عينها أن تصبح المعيار لتعليم الفنون والعلوم في القرن الواحد والعشرين، نحن ملتزمون بخلق واستدامة الشروط التي تمكن جميع طلاب كلية هارفارد من تجربة رحلة تعليمية لا نظير لها، والتي هي عبارة عن تحولات فكرية واجتماعية وشخصية».

(2) د. أحمد عبد الصبور الدجاوي، العيادات القانونية بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص 3.

وللإلمام بهذا الموضوع، سأركز على تعريف العيادة القانونية، ونشأتها وتطورها، وأسس برنامجها ووحداتها، والفئات المستهدفة منها، وأنواع العيادات القانونية، مستدلاً بتجربة العيادة القانونية بالولايات المتحدة الأمريكية، ومتطرقاً كذلك إلى تجربة العيادات القانونية بالبلاد العربية، محاولاً إبراز أهمها وظروف نشأتها والصعوبات التي تعترضها، ومقدماً بعض الحلول من أجل الأخذ بها في المستقبل، معتمداً في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي.

## المطلب الأول

### العيادة القانونية: نشأتها وتطورها

العيادة القانونية، هي إحدى وسائل تطوير التعليم القانوني في كليات الحقوق ومدارس القانون في مختلف دول العالم على اختلاف أشكالها وأنظمتها القانونية، ويطلق عليها التعليم القانوني الإكلينيكي (clinical legal Education)؛ وذلك لأنها تمزج بين الدراسة القانونية في صورتها النظرية والممارسة العملية لها في بيئتها الواقعية.

وبالتالي فإن العيادة القانونية، هي حلقة وصل بين الدراسة القانونية النظرية والتطبيق العملي؛ لأنها تهدف إلى إثراء الدرس الجامعي من خلال المعرفة العملية بالقانون، وتدريب طلبة القانون على المهارات القانونية كالمقابلة والدفاع والترافع أمام المحاكم والمحاورة والكتابة القانونية، وصياغة المقررات والمذكرات ومعرفة مناهج البحث والتحليل، وهي تدريبات تعتمد على معايير عالمية ومناهج تطبيقية متقدمة لفائدة الطلبة، والتعليم القانوني الإكلينيكي، يختلف عن الأسلوب التقليدي للتعليم القانوني.

إن ذلك من شأنه بلاشك مساعدة الطلبة على رؤية الكيفية التي يطبق بها القانون في الواقع المعاش، كما يمدهم بالأدوات التي تصنع الأساس لحياتهم المهنية المستقبلية كحاميين مثلاً...، بينما يركز التعليم القانوني التقليدي على المحتوى النظري، حيث يقوم الأستاذ بإلقاء المحاضرات على طلابه، حول المبادئ القانونية، وتفسير النصوص تفسيراً نظرياً دون أي اهتمام بالتطبيق العملي لهذه الدراسة النظرية.

وتجدر الإشارة إلى أن العيادات القانونية بكليات الحقوق، تعتبر نموذجاً قريب الشبه من العيادات الطبية بكليات الطب، حيث يقوم طلبة القانون بتقديم الخدمات القانونية إلى فئات فقيرة ومهمشة لا تملك تكاليف هذه الخدمات، وذلك تحت إشراف أساتذتهم أو محامين متمرسين في مهنة المحاماة، فيكتسب طلبة القانون من العيادات القانونية، المهارات والخبرات العملية في العمل القانوني، كما أنهم يقدمون خدمة جليلة للمجتمع الذي يعيشون فيه من خلال الدعم القانوني - بصفة تطوعية - إلى الفئات المهمشة اجتماعياً في البيئة المحيطة بكلية الحقوق<sup>(3)</sup>.

ولابد أن نشير إلى أن إنشاء العيادة القانونية يعتبر تطبيقاً لتوجيهات منظمة الأمم المتحدة، التي ينص التوجيه (12) من مبادئها بشأن الحصول على المساعدة القانونية في العدالة الجنائية، على أن الدول مطالبة بتشجيع ودعم وإنشاء مراكز التدريب والخدمات

(3) د. أحمد عبد الصبور الدجاوي، المرجع السابق، ص 12.

القانونية في أقسام القانون داخل الجامعات، لذا نجد أن الكثير من دول العالم، أصبحت تعتبر العيادة القانونية جزءاً من المنهج الدراسي بكلية الحقوق، وذلك بإشراك الطالب في معالجة الحالات والمشكلات القانونية، من خلال حلقات النقاش التي تتم قبل وأثناء معالجة الحالات والمشكلات، حيث يعمل الطلبة على حل هذه القضايا في إطار ما تسمح به القواعد المحلية لممارسة القانون، وفي كل أنواع العيادات القانونية، يخضع نشاط الطلبة لإشراف مباشر من قبل محامين متمرسين لهم حق ممارسة المهنة، أمام القضاء المختص، ويفضل أن يكون هؤلاء المشرفون أساتذة بكلية القانون وممارسين لمهنة المحاماة، وذلك لأن العمل على القضايا داخل العيادة القانونية، يكون من خلال فصل دراسي في كلية القانون حيث يتم التدريس بالوسائل التجريبية مثل المحاكاة، والقيام بالأدوار التي تكسب الطلبة المهارات في ممارسة المهنة، وفق برنامج مسطر.

## المطلب الثاني

### أسس برنامج العيادة القانونية ووحداتها

تتمثل هذه الأسس فيما يلي (4) :

- 1- أن يكون البرنامج جزءاً من برامج كليات الحقوق، فلا يمكن أن ينشأ مستقلاً عن كليات الحقوق.
- 2- أن يأخذ الطلبة تدريبات قانونية عملية من قضايا المجتمع، بالإضافة إلى المهارات العامة للمحاماة، ومن أهمها المسؤولية المهنية للمحامي، وفلسفة دور المحاماة في المجتمع.
- 3- التركيز على تنمية روح العمل الجماعي والعمل الاجتماعي التطوعي لدى الطلبة، واكتساب الخبرات المتنوعة من خلال كثرة النماذج التي يتم التدريب عليها (5).
- 4- التركيز على برامج كفالة الحق في التقاضي والمساعدة القانونية لغير القادرين.

ونظراً لأن العيادة القانونية تُعد أحد مكونات برنامج الكليات التي تختص بالدراسات القانونية، فهناك وحدات دراسية للعيادة القانونية، حيث تمثل الوحدات الدراسية للنظرية العامة، القاسم المشترك بين كل العيادات القانونية في العالم، أيًا كانت صورها وأهدافها، وهذه الوحدات تتمثل كالآتي:

- 1- المسؤولية المهنية للمحامي، وتهدف إلى شرح تقاليد وآداب مهنة المحاماة، وواجب المحامين والعلاقة بين المحامين والعملاء وبين المحامين والقضاة.
- 2- المساعدة القانونية كحق من حقوق الإنسان والتنظيم الداخلي لها في النظام القانوني بالدولة التي توجد بها العيادة القانونية، وهي من أهم مكونات برنامج العيادة القانونية.

(4) Peter A. Joy et Robert R. Kuetin, The Évolution of ABA Standards for Clinical Faculty, 2008 Tennessee Law Review Association, Inc, Tennessee Law review winter, 2008,75 Tenn.

(5) Richard A. Rosen, Clinical Legal Education 1995, North Carolina Law Review, January 1995, p. 749.

انظر: د. فايز محمد حسين محمد، العيادة القانونية وكفالة الحق في التقاضي وتطوير التعليم القانوني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، عدد خاص 2011 - 2012.

3- الحق في التقاضي كحق من حقوق الإنسان، مع ضرورة التركيز على أسس التنظيم القانوني للحق في التقاضي.

4- الكتابة القانونية، إذ يجب أن تُدرس لطلبة العيادة القانونية محاضرات في أساسيات الكتابة القانونية<sup>(6)</sup>.

وتختلف الوحدات التدريسية النظرية المتخصصة، بحسب نوع العيادة القانونية، فالعيادة القانونية مثلاً المتعلقة بحقوق الأسرة، تركز وحداتها الدراسية النظرية على قانون الأسرة المعمول به في النظام القانوني في الدولة التي توجد بها العيادة القانونية، مع العلم أن هذه المحاضرات تكون مجرد عرض وتحليل للخطوط العامة للموضوعات، حتى لا تطغى على الجانب العملي، وهو الجانب الرئيسي للعيادة القانونية.

وتقوم العيادات القانونية على أساس العمل التطوعي الذي لا يهدف إلى الربح، لذلك فهي تقدم خدمات قانونية مجانية لأناس يعانون من الهشاشة.

فما هي الفئات المستهدفة بخدمات العيادة القانونية؟

(6) د. فايز محمد حسين محمد، المرجع السابق، ص 1396.



## المطلب الثالث

### الفئات المستهدفة من خدمات العيادة القانونية

تقدم الخدمات لأولئك الذين لا يمكنهم الوصول إلى التمثيل القانوني، إما بسبب فقرهم أو تهميشهم، وإما بسبب الطبيعة الفريدة والمعقدة لادعاءاتهم، وهي فئات لا تملك تكاليف الذهاب إلى محام لطلب المشورة القانونية، ولا تملك كذلك المصاريف القضائية المقررة لرفع الدعاوى القضائية لدفع ظلم أو للمطالبة بحق<sup>(7)</sup>.

ومن أهم الأمثلة على الفئات الهشة نجد النساء واليافعين والأطفال والفقراء والعاطلين عن العمل وذوي الاحتياجات الخاصة... لأنهم الفئات التي ليست لديها القدرة على الوصول إلى العدالة، حيث تدني الوعي بحقوقها أو عدم قدرتها على تخطي الموانع الاجتماعية التي تفرضها العادات والتقاليد.

وتجدر الإشارة إلى أن العيادة القانونية لا يقتصر دورها على استقبال الحالات والتعامل معها، سواء عند تقديم الخدمات القانونية، أو الدعم النفسي والاجتماعي، ولكن دورها يتعدى ذلك من خلال الترويج لفكرة حق وصول العدالة للجميع، وتقديم التوعية القانونية وتكريس مبادئ العمل التطوعي في نفوس الطلبة.

إن استقبال طلبة العيادة القانونية لحالات عملية من الواقع الاجتماعي، يفرض على كل طالب مناقشة الحالة وكتابة جوهر المشكلة، ومن ثم يضع خطة للحل، بعد تحديد الإطار القانوني للحالة، وتقديم الخدمة المناسبة لكل حالة، ويلتزم الطلبة بضرورة مراعاة السرية التامة لأسرار الحالات، بالإضافة إلى مراعاة أصول التعامل القانوني المهني أثناء استقبال الحالات.

وتجدر الإشارة إلى أن قوانين المحاماة في الولايات المتحدة الأمريكية، تسمح للطلبة بالتمثيل أمام المحاكم، وهنا يكون لطلبة العيادة القانونية رخصة متابعة الحالات التي وردت إلى العيادة أمام المحاكم، ولكن هذا لا يتم السماح به في الدول العربية، والكثير من الدول التي تنتمي إلى النظام القانوني الفرنسي، ففي المغرب مثلاً لا يسمح قانون المحاماة، أو القوانين المتعلقة بالسلطة القضائية بأن يمثل الطلبة أمام المحاكم.

وتتنوع صور المساعدة القانونية بتعدد صور الخدمات التي يتم تقديمها، فقد تكون في صورة الاستشارات القانونية المجانية، وقد تكون بالمساعدة في إعداد مذكرات الدفاع، أو المساعدة في إجراءات رفع الدعوى، أو المساعدة في دفع الرسوم والمصاريف القضائية،

(7) د. أحمد عبد الصبور الدجاوي، العيادات القانونية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 16.

أو الإعفاء أو التخفيض منها.

والصورة الغالبة من صور المساعدة القانونية هي المساعدة القضائية، وهي التي أفردت بعض الدول لها قوانين خاصة، وبعضها الآخر نص عليها في قوانين المرافعات أو جاءت في القوانين المنظمة لممارسة مهنة المحاماة، وكذلك في القوانين المتعلقة برسوم ومصاريف الدعاوى وإجراءات التقاضي والتنفيذ<sup>(8)</sup>.

(8) القانون العربي الاسترشادي للمساعدة القضائية ومذكرته الإيضاحية، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، إدارة الشؤون القانونية، مجلس وزراء العدل العرب، القرار 746 الصادر في 2008/11/27

## المطلب الرابع أنواع العيادات القانونية

تتنوع العيادات القانونية، وفقاً لفروع القانون الذي تتخصص فيه، فهناك عيادة القانون الجنائي، وعيادة القانون المدني، وعيادة القانون الإداري<sup>(9)</sup>، كما أنه يوجد أكثر من تقسيم للعيادات القانونية، على الرغم من أنها جميعها تهتم بتوفير الخدمات القانونية للطبقات الفقيرة والمهمشة، فهناك أشكال مختلفة للعيادات القانونية، وذلك تبعاً لاستراتيجية العمل داخل كل عيادة قانونية، وهذه الأنواع يمكن إجمالها كالآتي:

– العيادات القانونية داخل الحرم الجامعي.

– العيادات القانونية البعيدة عن الحرم الجامعي.

– العيادات القانونية النقالة (القوافل القانونية).

– العيادات القانونية المستضافة.

– عيادات قانونية لخدمة المجتمع.

– عيادات الحل البديل للخصومات.

– عيادات المحاكاة.

– قانون الشارع.

وفيما يلي سنتناول هذه الأنواع بشيء من التفصيل:

### 1- العيادات القانونية داخل الحرم الجامعي

العيادات القانونية داخل الحرم الجامعي، توجد في كليات الحقوق وتعمل داخل الحرم الجامعي، وهي قريبة من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وعادة ما تكون من أفضل العيادات القانونية من حيث الوسائل، والعمل الذي تقوم به عيادات الحرم الجامعي يتنوع ما بين استشارة قانونية أولية ومساعدة قضائية، وهي تعتمد في ذلك على أساتذتها المحترفين في الإشراف والترافع والظهور في المحكمة، أما بالنسبة لدور الطلبة في المساعدة القضائية، فإن ذلك يتوقف على قانون تنظيم مهنة المحاماة في كل دولة.

(9) د. أحمد عبد الصبور الدجاوي، العيادة القانونية ودورها في تطوير التعليم القانوني، مقال منشور في مجلة الأمن، ووزارة الداخلية البحرينية العدد 33 السنة التاسعة، أبريل 2016.

## 2- العيادة القانونية البعيدة عن الحرم الجامعي

يوجد هذا النوع من العيادات في المناطق الهامشية المكتظة بالسكان وفي أطراف المدن، ويوجد فيها طلبة يقدمون المساعدة القانونية، وتؤدي تقريباً الدور نفسه الذي تقوم به عيادات الحرم الجامعي، وميزتها أنها تقع في المجتمعات التي تخدمها.

## 3- العيادات القانونية النقالة (القوافل القانونية)

هي عبارة عن عيادات قانونية، تعمل على أساس جولات متكررة، تمكنها من زيارة الأحياء الهامشية وأطراف المدن في يوم محدد من كل شهر، ولها استراتيجيات عمل العيادات السابقة نفسها، كما أنها تمكن الطلبة من تعلم مهارات إدارة الوقت فيما يخص التوفيق ما بين أعمالهم الأكاديمية والتطبيقية.

## 4- العيادات القانونية المستضافة

يقوم هذا النوع من العيادات على إثر اتفاق تعاون بين كليات القانون والهيئات الخارجية مثل منظمات المجتمع المدني مثلاً. ويتم تفويض الجهة المضيفة إدارة العيادة، والمطلوب من الطلبة هو إجراء عدد معين من الجلسات مع المؤسسات المعنية، وذلك تحت إشراف إدارة المنظمة، ويتولى الإشراف على الطلبة أشخاص من المنظمة المضيفة، وتقدم العيادة القانونية المستضافة خدماتها في مجال دعم الوصول للعدالة وإصلاح الأحداث، ويرفع هذا النوع من العيادات عبء الإشراف اليومي عن عاتق أساتذة العيادة القانونية.

## 5- عيادات قانونية لخدمة المجتمع

يعتمد هذا النوع على طلبة القانون أثناء الإجازة أو العطلة الأسبوعية، والمطلوب من الطلبة أن يسجلوا حلولهم وخبراتهم، كما يجب عليهم أن يتابعوا الأحداث من خلال العيادة القانونية الرئيسية، أو من خلال أي طرف يلعب دوراً في المساعدة القانونية، ولقد نجح هذا النوع في الهند وبنغلاديش والفلبين، حيث يطلب من الطلبة أن يعيشوا في مجتمعاتهم من أجل المساعدة في حل المشكلات.

## 6- عيادات الحل البديل للخصومات

يقوم هذا النوع من العيادات بتدريب الطلبة على كيفية استخدام طرق ليست لها صلة بالقانون لحل الخصومات، ولكي يتحقق ذلك ينبغي أن يتعلم الطلبة كيفية استخدام مهارات التفاوض والتوسط عند التعامل مع العملاء في العيادات

القانونية، ويتم العمل بهذا النوع في الهند، حيث يتم استخدام الطلبة في برنامج الحل البديل للخصومات، ويتم تصميم هذا البرنامج بصورة عالية<sup>(10)</sup> ويشترك طلبة القانون في «محاكم الشعب»، حيث يسهمون في تشغيل هذه المحاكم في عطلات نهاية الأسبوع، أو العطلات الصيفية، وتقوم «محاكم الشعب» بتسوية الخصومات المحالة إليها من المحاكم من أجل حلها بالتفاوض، أو التحكيم، أو الترضية، ويتولى طلبة القانون تنفيذ جميع الأعمال التمهيدية الخاصة بمقابلة الأطراف بهدف الوصول إلى التسوية بالتفاوض.

وتتكون محكمة الشعب من قاضي محكمة المنطقة، ومحام وأخصائي اجتماعي، أي أن الدعاوى القضائية تدار بشكل غير رسمي، ويحضر الأطراف ومحاموهم أمام هيئة «محكمة الشعب» من أجل الوصول إلى حل بعيد عن المحاكم الرسمية.

## 7- عيادات المحاكاة

وهي عيادات قانونية يعمل الطلبة فيها على نماذج لمشكلات حقيقية من خلال موكلين غير حقيقيين، حيث يقوم أحد طلبة القانون بتمثيل دور موكل حقيقي صاحب مشكلة حقيقية، ويقوم زملاؤه بالتعامل معه على أنه موكل حقيقي، ويحاولون تقديم العون له من خلال البحث عن حل للمشكلة التي يعرضها.

## 8- قانون الشارع

قانون الشارع، هو عبارة عن برنامج قانوني مصمم لتمكين طلبة القانون من توعية الناس بحقوقهم القانونية، والأماكن التي يحصلون فيها على المساعدة القانونية، ويمكن هذا النوع طلبة القانون من الخروج إلى المجتمع لتعليم الناس القانون، كما يستطيع الطلبة التعرف على الحاجات القانونية وطموحات الناس العاديين.

وتبقى العيادات القانونية داخل الحرم الجامعي اللصيقة بكليات الحقوق، أفضل أنواع العيادات القانونية من حيث الوسائل، كما أنها الأكثر نفعاً للأساتذة والطلبة وأصحاب المساعدة القضائية.

ولتسليط الضوء أكثر على تجارب عملية في مجال العيادة القانونية، أرى بأن الصورة النموذجية المتكاملة للعيادات القانونية، توجد في الجامعات الأمريكية، لأن النموذج الأمريكي، يعتبر الأمثل في هذا المجال، ومنه انتقلت إلى معظم جامعات العالم.

(10) د. أحمد عبد الصبور الدلجاوي، العيادات القانونية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 59.

## المطلب الخامس

### تجربة العيادة القانونية بالولايات المتحدة الأمريكية

ترجع أسباب ظهور برنامج العيادة القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، كما أنه لا يمكن تجاهل الدور الجوهرى لنقابة المحامين الأمريكية، بعد تزايد الشكاوى من ضعف تكوين خريجي كليات الحقوق في أمريكا، بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي الأمريكي، ومدى تغلغل مبادئ حقوق الإنسان والقيم المسيطرة على المجتمع الأمريكي، والتركيز الكبير على سيادة القانون، وكفالة الحق في التقاضي، كل هذه الأمور هيأت التربة المناسبة لنمو وازدهار برامج العيادة القانونية، إلى جانب المقررات القانونية الأكاديمية بالجامعات.

إن الرفع من قيمة التكوين بالنسبة لخريجي كليات القانون، كان يشكل هاجساً لنقابة المحامين الأمريكية، انتصاراً لاستقلال القضاء والرفع من قيمة التقاضي، لذا قامت الكثير من مدارس القانون بإدخال التدريبات العملية وتدريب المهارات للطلبة، بالإضافة إلى المقررات الأكاديمية، وهذا يعتبر أحد جوانب قوة التعليم القانوني الأمريكي.

ومن المعلوم أنه ومنذ بداية القرن التاسع عشر، أصبح التعليم القانوني الأمريكي قائماً على منهج دراسات الحالة (casebook method) والمنهج الأكاديمي الذي أدخله (Langdell) في برامج مدارس القانون بأمريكا، ولكن في هذه الفترة أيضاً فكر مجموعة من المحامين أنه من الأفضل أن يتلقى الطلبة تدريبات عملية حية من الواقع العملي، بالإضافة إلى برامج لتأهيل الطلبة للممارسة العملية، في سبيل تحقيق العدالة وتطوير ممارسة المهنة، حيث اتخذت خطوات نحو توجيه الطلبة للالتحاق بمكاتب المساعدة القانونية (Legal Aid office) للتدريب القانوني، دون أن يدخل هذا التدريب في تقويم الطلبة.

وفي بداية الستينات، انتشرت العيادات القانونية بصورة كبيرة، حيث اتفق مجلس التعليم القانوني والمسؤولية المهنية، ومؤسسة فورد، والمركز القومي للمساعدة القانونية ومؤسسة الدفاع، وجمعية مدارس القانون الأمريكي على دعم إنشاء برامج العيادة القانونية في كليات القانون مباشرة، وليس إرسال الطلبة للتدريب في مكاتب المساعدة القانونية، مع ملاحظة أن برامج العيادة القانونية قد دخلت في برامج الدراسات القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية دون أن تحدث خللاً في أساسيات التعليم القانوني، بل ساعدت على تطويره وتحسينه، حيث تم التوفيق بينها وبين منهجية التدريس (case method).

وتشكل الآن العيادة القانونية مكوناً من المكونات الأساسية لبرامج الدراسات القانونية في جميع الجامعات الأمريكية، وتتعدد أنواع العيادات القانونية من جامعة لأخرى، ولكنها تظل متحدة في الأسس والمبادئ مع وحدة الهدف والإطار العام، حيث يحتوي البرنامج الدراسي لكل مدرسة قانون على مقرر أو أكثر للعيادة القانونية، يتوافر به الجانب التعليمي العملي وكذلك الجانب الاجتماعي الخدمي، وهما الجانبان اللذان يشكلان هيكله العيادة القانونية بالمعنى الدقيق. إن أهم ما ينظم شؤون التعليم في العيادات القانونية في الجامعات الأمريكية، جمعية العيادة القانونية<sup>(11)</sup>، والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- توسيع وتحسين برنامج العيادة القانونية في أمريكا والخارج.
  - تشجيع وتعزيز وتدعيم الأبحاث المتعلقة بالعيادة القانونية.
  - تعزيز مصالح الأساتذة الذين يقومون بالتدريس في برامج العيادات القانونية. ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة تقوم بالمهام الآتية<sup>(12)</sup>:
  - تعزيز تدريس مهارات قانونية عملية لطلبة العيادة القانونية.
  - تكامل وتطوير مناهج العيادة القانونية في مدارس القانون.
  - إصلاح التعليم القانوني عن طريق إعداد طلبة متميزين وعلى دراية كبيرة وخبرة عملية بالجانب القانوني العملي.
  - تطوير لوائح التعليم القانوني المتعلقة بالعيادة القانونية على نحو يضمن استمراريتها وفعاليتها في البرامج التعليمية بمدارس القانون
  - تعزيز القيم المتعلقة بالقانون كالعدالة والقيم الأساسية للمهنة القانونية والمسؤولية المهنية.
- وجدير بالذكر الإشارة إلى أن المعايير الأكاديمية لاعتماد كليات الحقوق، قد أشارت إلى ضرورة الاهتمام بأن تكون التدريبات العملية المهنية، واكتساب المهارات القانونية اللازمة، من المخرجات الواجب توفرها في برامج مدارس القانون بالولايات المتحدة الأمريكية كأحد معايير الاعتماد<sup>(13)</sup>.

(11) وهي تعتبر من الجمعيات الأهلية المعترف بها بمقتضى القانون.

(12) American Bar Association, Standards and Rules of Procedures for Approval of Law Schools.

(13) American Bar Association – section of Legal Education and Admissions to the Bar – 2010-2011

ومن نافذة القول، إن جامعة جورج تاون، احتلت المركز الأول في الترتيب بين الجامعات الأمريكية على صعيد العيادات القانونية، وهي تتوفر على العديد من العيادات، أبرزها عيادة القانون العام المسماة: (Harrison institute for Public law policy clinic) حيث تقوم بتدريب الطلبة على صياغة تشريعات نموذجية، وتحليل دور منظمات المجتمع المدني، ودور الولايات في داخل النظام الفيدرالي، ودراسة مركز تشريعات الولايات بالنسبة للمنظمات الدولية في مجال الصحة والديمقراطية والتجارة، كما أن جامعة ميتشغان تتوفر على عيادة قانونية متميزة، وهي العيادة القانونية المتعلقة بالاتجار بالبشر (Human trafficking clinic)، حيث يقوم الطلبة بتقديم المساعدة القانونية لضحايا الاتجار بالبشر، ولذا يكتسبون مهارات عملية في هذا المجال، بالإضافة إلى القيام بأبحاث متعلقة بتشريعات الاتجار بالبشر. وتتعدد صور العيادات القانونية في الجامعات الأمريكية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: عيادة العنف المنزلي، عيادة الدفاع عن حقوق الطفل، عيادة ذوي الاحتياجات الخاصة، عيادة حماية المستهلك، عيادة حقوق المرأة، عيادة حقوق الطفل، عيادة التدريب على الصياغة القانونية.... إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أن العيادات القانونية في الجامعات الأمريكية، تتوفر على هيكل مستقل ومتميز، حيث يوجد أساتذة متخصصون يطلق عليهم (Clinical teachers) ومجموعة من المحامين المتطوعين (Pro bono lawyer) وإداريين، بالإضافة إلى الطلبة، ولكن التدريبات القانونية العملية أو المنهجية القانونية، فهي مقررات أكاديمية، يقوم أساتذة أكاديميون كل حسب تخصصه بتلقينها.

هكذا نجد أن مدارس القانون بالولايات المتحدة الأمريكية توفر للطلبة التدريب العملي الحي للاستفادة من قضايا الواقع<sup>(14)</sup>، ومن ناحية أخرى تشجع الأستاذ المشرف على توجيه الطلبة نحو التأمل والتفكير والتركيز على الخبرة ومسؤوليات المهنة القانونية، والتركيز على المشاركة الطلابية في الأنشطة المجانية، وأن يتم تشكيل وتكوين مجموعات بحثية مشتركة<sup>(15)</sup>.

(14) مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، عدد خاص 2011-2012.

(15) جاء في الفصل الثاني من برنامج التعليم القانوني، المعيار 302: المقررات curriculum ما يلي: Standard 302. Curriculum: (A) A Law School shall require that each student receive substantial instruction in :

- (1) The substantive Law generally as necessary to effective and responsible participation in the Legal profession.
- (2) Legal analysis and reasoning legal research problem solving and communication.



وتبقى التجربة الأمريكية في ميدان العيادة القانونية، رائدة وملهمة بالنسبة لسائر التجارب العالمية، بحيث نجد أن العيادة القانونية قد أسهمت في تطوير أسلوب الدرس القانوني بالجامعات الأمريكية، حيث أصبح يتوفر على شقين، نظري وتطبيقي، فماذا عن بلادنا العربية؟

## المطلب السادس

### العيادات القانونية بالبلاد العربية

إن الجامعات العربية بدأت هي الأخرى في تطوير الدرس الجامعي القانوني، وأصبح يحظى ذلك باهتمام الكثير من الباحثين والمسؤولين، من أجل تكوين أفضل وسليم للأجيال الصاعدة<sup>(16)</sup>، وقد انطلقت أول تجربة في هذا المجال، بجامعة القاضي عياض، وبالضبط في كلية الحقوق بمراكش سنة 2002، على شكل محاكمة افتراضية، قام بها الطلبة، وحظيت بتجاوب كبير، وفي عام 2005 تأسست العيادة القانونية الخاصة بحقوق الإنسان بالمشاركة مع مبادرة سيادة القانون التابعة لنقابة المحامين الأمريكية في كلية الحقوق بالمحمدية، بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، حيث أشرف على العيادة القانونية في المغرب أساتذة قانون، وتم دمج برنامج القانون التطبيقي في المنهج الدراسي للكلية، وتلقى الطلبة تدريبات في البحث، والكتابة والتخطيط، والتفاوض، والتوسط، ومقابلة العملاء، وخدمة المصلحة العامة، ودعم الوصول إلى العدالة، والأخلاق والمسؤولية المهنية.

وعلى الرغم من أن العالم يعرف العيادات القانونية منذ ما يزيد على قرن من الزمان، وعلى الرغم من انتشار العيادات القانونية في معظم دول القارة الإفريقية منذ سبعينات القرن العشرين، إلا أن كليات الحقوق في مصر لم تعرف العيادات القانونية إلا في شهر فبراير عام 2010، عندما تم تأسيس أول عيادة قانونية بكليات الحقوق في مصر، وذلك في كلية الحقوق بالإسكندرية بالتعاون مع مشروع الحماية بجامعة جون هوبكنز Johns Hopkins في معهد الدراسات الدولية المتقدمة، ووزارة العدل المصرية، وبرنامج المساعدة الأمريكية في القاهرة.

وتقدم العيادة القانونية بجامعة الإسكندرية الاستشارات القانونية المجانية لعملاء حقيقيين، كما أنها تقوم بتدريب الطلبة من خلال المحاكاة. وفي نهاية عام 2010، تم تأسيس العيادة القانونية الثانية في مصر في كلية الحقوق بجامعة أسيوط، وذلك بدعم مالي وفني من مؤسسة المجتمع المنفتح لمبادرة العدالة Initiative Open Society Justice.

أما بالنسبة لدول الخليج العربي، فتبقى التجربة القطرية مهمة في هذا المجال، والتي بدأت عملها في فبراير 2016، على يد الخبير العالمي في هذا المجال محمد مطر، معتمدة على

(16) أول تجربة للعيادة القانونية بالمنطقة العربية، قام بها طلبة جامعة القاضي عياض بكلية الحقوق، مراكش، في شكل محاكمة افتراضية، وذلك بتأطير من محمد بن طلحة الدكالي سنة 2001-2002.

الاقتداء بالنموذج الأمريكي، مدشنة عملها العيادي، بنموذج «الخدمة القانونية»، حيث تقوم العيادة بتقديم الاستشارة القانونية لأفراد المجتمع، خاصة الفئات المستضعفة بمن في ذلك العمالة الوافدة، حيث سجلت أول حالة عرضت على طلابها تقدم بها عامل مهاجر وقع على تنازل عدم الحصول على مكافأة نهاية الخدمة، حتى يحصل على نقل الكفالة من صاحب العمل، فأحالت العيادة الحالة إلى محام متطوع، وذلك بعد أن ناقش الطلبة مدى مشروعية التنازل، والذي يقع باطلاً لمخالفته للمادة (4) من قانون العمل القطري.

وتنتقل العيادة القانونية بجامعة قطر، كل فصل دراسي إلى مكتبة قطر الوطنية داعية كافة فئات المجتمع لعرض استفساراتهم وشكاويهم القانونية، وذلك بحضور مسؤولين من وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، وممثلين عن سفارات العمال، ومحامين متطوعين، وهناك نموذج آخر للعيادات القانونية، تتبناه جامعة قطر، يسمى نموذج «المشروع القانوني»، حيث يقوم الطلبة بالاشتغال على مشروعين: أولهما، صياغة وثيقة حقوق لحماية العمالة المهاجرة بالتعاون مع طلبة جامعة مدريد بإسبانيا، والثاني، صياغة قانون نموذجي في المساعدة القانونية، كما يقوم طلبة العيادة القانونية بجمع وتبويب الخطط الوطنية لحقوق الإنسان الصادرة من 47 دولة وإرسالها إلى إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية حتى تستفيد الإدارة من هذه النماذج المقارنة في وضع خطة قطر الوطنية لحقوق الإنسان.

ومن ثم، فإن للعيادة القانونية هدفين أساسيين: أولهما، خدمة المجتمع، وثانيهما، نقل المهارات القانونية للطلبة، وتجدر الإشارة إلى أن العيادة القانونية بجامعة قطر، بدأت في العمل بما يسمى قانون الشارع، حيث يقوم الطلبة بالتوعية القانونية، كانتقالهم إلى المدارس الثانوية وتوعية طلابها بحقوقهم الدستورية طبقاً للدستور القطري، وتوعيتهم بميثاق النزاهة الأكاديمية على الأفعال التي تمثل مخالفة لقانون الجامعة كالغش أثناء الامتحان أو الإخلال بقواعد الملكية الفكرية.

هكذا تسهم العيادة القانونية بجامعة قطر في أعمال الحق في التقاضي والحق في الدفاع، وهما حقان وردا في الدستور القطري، الذي نص صراحة على أن الحق في التقاضي مكفول ومصون للكافة، كما نص على حق الأفراد في الحصول على محاكمة عادلة بما في ذلك حقهم في الدفاع. كما يجب التنكير أن جامعة قطر قد وافقت مؤخراً على اعتماد العيادة القانونية كمقرر دراسي مستقل بعد أن كان يمنح ضمن مادة المواضيع الخاصة (Special Topics).

ونجد الآن أن معظم الجامعات العربية، بدأت تسير في اتجاه تطوير التعليم القانوني،

حيث تم إنشاء العديد من العيادات القانونية، إلا أننا نجد أن العيادات القانونية بالجامعات العربية، تعرف مجموعة من المعوقات، لعل أبرزها:

1- الأعداد الكبيرة من الطلبة، حيث تحول هذه الأعداد دون تطبيق معايير الجودة في العملية التعليمية على الرغم من أن الطلبة المعنيين، هم بالأساس طلبة السنة النهائية، وطلبة الماجستير، زيادة على كل ذلك عدم توفير البنية التحتية اللازمة من أساتذة وقاعات تدريس مجهزة وسواها، مع استثناء دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال.

2- وجود فئة من الممانعين والمحافظين، حيث نلاحظ عدم اقتناع بعض أعضاء هيئات التدريس باستخدام الوسائل الحديثة في الدرس الجامعي، مثل العيادة القانونية، وعدم إلمامهم بمهارات استخدامها، وعدم امتلاكهم لعدد من الكفايات المهنية التي تساعدهم على أداء أدوارهم المختلفة، مع العلم أن الضرورة الآن، تتطلب وجود أساتذة مؤهلين وقادرين على متابعة المتغيرات والتطورات التي تحدث في التعليم، وضرورة توفير برامج ودورات تدريبية تلبى تلك الاحتياجات من أجل الرفع من مستوى أداء الأستاذ مهنيًا.

3- عدم وضوح برامج المساعدة القانونية في النظم القانونية العربية، حيث لا يوجد تنظيم قانوني محدد المعالم للمساعدة القانونية، إذ إن مفهوم المساعدة القانونية غير كامل، وكذلك أدوات تقديمها<sup>(17)</sup>.

4- القيود القانونية التي تمنع مثول الطلبة أمام المحاكم في الكثير من قوانين المحاماة، حيث لا تتوافق عناصر برنامج العيادة القانونية- طبقاً للنموذج الأمريكي - مع شروط ممارسة المحاماة في العديد من البلاد العربية<sup>(18)</sup>.

5- قصور آليات نشر ثقافة حقوق الإنسان وعدم الاهتمام بتعزيزها في المجتمع.

6- غالبية المناهج الدراسية العربية لا تواكب التطورات العملية والتكنولوجية المتسارعة، فمازالت بعض الجامعات العربية تستخدم مناهج كانت سائدة منذ نصف قرن تقريباً، مع تعديلات طفيفة وتغييرات شكلية.

7- صعوبات مالية، حيث إن برامج العيادات القانونية في العالم تحتاج إلى دعم مالي مهم.

(17) د. فايز محمد حسين محمد، مرجع سابق، ص 1418.

(18) P. Maisel, Op. Cit., p. 623, R. Wilson, Training For justice ..., Op. Cit. p. 22 Penn, St. Int. L, Rev, 421.

8- عدم انتشار المحامين المتطوعين، في الكثير من قوانين المحاماة، أو في القوانين الخاصة المتعلقة بالمساعدة القانونية<sup>(19)</sup>.

9- ظاهرة تشييء برنامج العيادة القانونية من طرف بعض الجامعات، ونعني به التسليع التربوي، والهدف من ذلك، إظهار بعض الجامعات، وكأنها مهتمة بالانفتاح على التجارب العالمية، وأنها مواكبة لكل ما هو جديد، ولكن تبقى برامج العيادات القانونية فيها فارغة المحتوى.

10- معظم المناهج الدراسية العربية هي في الأصل مستوردة من الغرب، وعلى الرغم مما بذل ويبدل من جهود من أجل تكييفها واستنباتها في أرض المجتمع، إلا أنها مازالت في كثير من الأحيان، مغتربة ومنعزلة إلى حد ما عن واقع الحياة.

إن التحول إلى تدريس حديث، ونخص بالذكر هنا العيادة القانونية، لا يأتي هكذا من دون مقدمات، أو مجرد الرغبة في ذلك، بل يجب أن تكون لنا برنامج عمل، ورؤية استشرافية للمستقبل، وأول شيء يمكن أن نقوم به في هذا الصدد، إرسال بعثات دراسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة هذا النوع من البرامج، ونقل الخبرة، وتكوين جيل جديد من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين، والاستعانة بكبار المحامين المتخصصين للتدريس بالعيادات القانونية، وإحداث تعديل باللوائح الأكاديمية لكليات الحقوق، حيث يتم التركيز على ضرورة إدراج مقررات تعتمد على الجانب العملي، وكذلك إدراج مقرر العيادة القانونية كمقرر إجباري، خاصة بالنسبة لطلبة الماجستير، وضرورة التغلب على الصعوبات المالية من خلال عقد اتفاقات شراكة مع الجامعات الأجنبية، ويجب كذلك نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتدعيم الآليات التي تكفل ممارسة غير القادرين لحق التقاضي<sup>(20)</sup>.

إن من شأن العيادة القانونية أن تسهم في تطوير التعليم القانوني، وفي رفع الكفاءة القانونية للطلبة، من خلال مزاجتهم بين الشقين النظري والتطبيقي، ومن شأن ذلك أيضاً أن يسهم في الرفع من قيمة التقاضي واستقلاليتهم؛ لأن التكوين السليم عنصر أساسي في هذا المجال، كما أن كليات الحقوق في بلادنا مدعوة إلى الأخذ بنظام تعليمي جديد يساير زمن العولمة، وأن تكون هناك سياسة تعليمية واضحة من طرف الحكومات والمسؤولين للتعامل مع المستقبل.

(19) د. فايز محمد حسين محمد - مرجع سابق، ص 1418.

(20) د. فايز محمد حسين محمد - المرجع السابق نفسه.

## الخاتمة

إن عالم اليوم أصبح يستخدم لغة جديدة تماماً؛ لذا يجب علينا أن نتوفر على رؤية استشرافية للتعليم، كما يجب أن نعي جيداً أن الدرس الجامعي القانوني، في إطار العيادة القانونية، لا يلغي دور الأستاذ، بل يصبح دوره أكثر أهمية وأكثر صعوبة، فهو شخص مبدع ذو كفاءة عالية يدير العملية التعليمية باقتدار، وهو مزيج من القائد ومدير المشروع البحثي والناقد والموجه، وهو جوهر العملية لأن العيادة القانونية من شأنها أن تنمي مكونات التفكير النقدي، وتكوين العقل المبدع، وهي تتجه نحو تعليم التفكير لأنها تضع مهارات التفكير ضمن أولوياتها الرئيسية.

إن العيادة القانونية تركز في أهدافها على تمكين الطالب من توليد المعلومات، وجعله قادراً على التخيل والتصور والتحليل المنطقي والاستنباط والاستقراء<sup>(21)</sup>، كما تهدف إلى التحول من التعليم الذي يعتمد على إعطاء المعلومات إلى التعليم الذي يقوم على الفهم ومهارات الحياة.

(21) الشبكة القومية للتعليم في بريطانيا. National Grid For Learning in uk-www.rgFI.govuk.

## المراجع

### أولاً- باللغة العربية

- د. أحمد عبد الصبور الدجاوي،
- العيادات القانونية بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021.
- العيادة القانونية ودورها في تطوير التعليم القانوني، مقال منشور في مجلة الأمن، وزارة الداخلية البحرينية العدد 33، السنة التاسعة، أبريل 2016.
- د. فايز محمد حسين محمد، العيادة القانونية وكفالة الحق في التقاضي وتطوير التعليم القانوني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، عدد خاص 2011-2012.

### ثانياً- باللغة الأجنبية

- Peter A. Joy et Robert R. Kuetin: The Évolution of ABA standards for clinicat Faculty,2008 Tennessee Law Review Association. Inc. Tennessee Law review winter, 2008,75 Tenn.
- Richard A. Rosen : clinical legal eduction 1995, Norgh carolina law review, January, 1995,749.

## المحتوى

الصفحة	الموضوع
165	الملخص
167	المقدمة
169	المطلب الأول- العيادة القانونية، نشأتها وتطورها
171	المطلب الثاني- أسس برنامج العيادة القانونية ووحداتها
173	المطلب الثالث- الفئات المستهدفة من خدمات العيادة القانونية
175	المطلب الرابع- أنواع العيادات القانونية
178	المطلب الخامس- تجربة العيادة القانونية بالولايات المتحدة الأمريكية
182	المطلب السادس- العيادات القانونية بالبلاد العربية
186	الخاتمة
187	المراجع